

طابق إفلاس محمد القصص :

كان السيد محمد القصص في طليعة من أوجد صناعة الحرير بالطريقة الفنية الحديثة في دمشق. وكان يملك معملا ويحترف التجارة. وكان تيار الضائقة الاقتصادية قد عصفت به كما عصفت بسواه واضطّره لطلب منحه التصفية القضائية من المحكمة المختلطة فأجيب إليها، ثم انقلبت التصفية إلى إعلان إفلاسه.

وجاء أحد الصيارفة ممن كان السيد قصص يستدين منهم، وأبرز أسنادا عديدة يطلب تثبيتها في الطابق، فاعترف السيد قصص باثنين منها وادّعى تسديد الباقي، ولكنه اعترف بذات الوقت بأن التوقيع على تلك الأسناد هي توقيعهم وإنما بقيت مع الدائن أمانة ولم يردّها إليه بعد تسديد قيمتها.

استغربت أن يصدر هذا القول عن تاجر ذكي محترم كالسيد محمد قصص. ولكنه أخذ يقسم أيامين مغالطة على صدق قوله، وأنه عند استحقاق تلك الأسناد كان يدفع الفائدة عنها إلى الدائن الصيرفي ويجدد الدين له بسند آخر. وكان الصيرفي يعتذر عن عدم إعادة السند القديم بحجة أن يده غير واصله إليه في الوقت الحاضر وسيعيده للسيد قصص في فرصة أخرى.

ولما كان السيد محمد القصص محتاجا للصيرفي وليس من مصلحته أن ينفّره منه، كان يعمل برأيه إلى أن أعلن إفلاسه، فتقدم الصيرفي بطلب تثبيت جميع الأسناد التي لديه والتي تشكل مجموعها أضعاف أضعاف ما تبقى له حقيقة بدمّة مدينه. إلا أن هذا الدائن الصيرفي بقي مصرّا على أقواله وصحة الأسناد التي تقدم بها إلى الطابق وأن قيمتها لم تدفع وأن السيد قصص لا يزال مدينا بها.

ولئن كنت شخصيا أثق بصدق أقوال السيد محمد القصص، إلا أن هذه الثقة لا تكفي لوحدها للفصل بالموضوع قضائيا. لذلك فقد عوّلت على إجراء العملية التالية مفاجأة للوقوف على الحقيقة دون إبهام أو غموض.

أخذت سنديك الطابق وكاتب الضبط وشرطي المحكمة وتوجّهت لمحلّ هذا الصيرفي دون سبق إعلامه، وأفهمته أنني قرّرت تدقيق دفاتره بواسطة خبير حسابي للوقوف على الحقيقة، وباشرت بجمع ما لديه من دفاتر دون أن أسمح له بالاحتفاظ بشيء منها رغم إصراره على ذلك. ثم عيّنت السيد يوسف سليم زيات خبيرا حسابيا، وكان مثاليا بأخلاقه وأمانته وصحة تدقيقاته الحسابية، وكان موضع ثقتي التامة، وسلّمته الدفاتر وأطلعته على قرار المهمة التي أوكلتها إليه. وبعد أسبوعين أو أكثر أتاني الخبير بتقريره الذي نظّمه، وخلصته أن لدى الصيرفي دفاتر مزدوجة، منها الرسمي وفيها أن السيد قصص مدين بكامل المبالغ المدوّنة بالأسناد المبرزة، ودفاتر خاصة به وفيها الحقيقة أن معظم هذه الأسناد سدّدت قيمتها ولم يبق منها بدمّة السيد قصص سوى سنتين، كما قال السيد قصص نفسه.

استدعيت الصيرفي الدائن وطلبت إلى الخبير السيد يوسف زيات أن يوضّح له وجهة نظره بما أورده بتقريره بالاستناد إلى مشاهداته في الدفاتر التي دققها. فأوضح الخبير له ذلك بإسهاب. ولكنه عبثا حاول إقناع الصيرفي الدائن لأنه كان عنيدا بعباوة، فاضطرت لإطلاعه على النصوص القانونية التي تطوله في حال إصراره على تثبيت تلك الديون الوهمية، وأفهمته عواقب الإصرار وأن عمله يشكل جرما جنائيا، وأمهلته أسبوعا تلو أسبوع عله يرتدع ويعود إلى الصواب. ولكنني عبثا حاولت إفهامه ذلك، وبقي مصرّا بعند غريب

الشكل على صحّة دينه وتثبيتته في الطابق.

وأخيرا وفي موعد جلسة تثبيت الديون، حضر الصيرفيّ الدائن فأعدت على مسامعه كلّ ما سبق وذكرته له وما تضمّنه تقرير الخبير، ودوّنت ذلك كلّه في محضر ضبط الجلسة. ولكنّه مع الأسف الشديد بقي مصرا على عناده وعلى الادّعاء بصحّة دينه كاملا وعلى طلب تثبيته في الطابق. عندها لم أجد بدّا من دعوته لأداء القسم القانوني كخطوة رادعة أخيرة لعلّه يعود إلى الصواب. إلاّ أنّه تقدّم وحلف اليمين بكلّ جرأة، ويقيني أنّه كان كاذبا بيمينه، فأوقفته وأحلته إلى النيابة العامّة بجرم الاشتراك بإفلاس إحتياليّ. وحركت النيابة العامّة بدورها دعوى الحقّ العامّ بحقه وأحالته إلى قاضي التحقيق فاستجوبه وناقشه على إصراره على تثبيت دينه في ضوء تقرير الخبير، ثمّ أوقفه. وبعد الانتهاء من التحقيق، رفع قاضي التحقيق الإضبارة إلى الهيئة الاتهاميّة فاتهمته وبعثت بالإضبارة إلى محكمة الجنايات المختلطة. وبعد محاكمته، حكمت عليه بعقوبة جنائيّة أمضاها بسجن القلعة بدمشق.

وعندما أصبحت نائبا للجمهوريّة وأخذت أتردّد على السجون لتفتيشها تنفيذا لحكم القانون، شاهدت ذاك الصيرفيّ وأفهمته أنّه هو الذي جنى على نفسه، فكان لا يبالي ولم يظهر ندما على ما أقدم عليه. وهكذا بقي الصيرفيّ في السجن إلى أن أكمل مدّة العقوبة.

قاتل الله المال والطمع والكسب غير المشروع الذي يؤدّي بصاحبه إلى التهلكة والذّل والهوان.

حادثة نور الدين اللحام :

وهذا تاجر كبير من تجار السجّاد في دمشق، أراد أن يستثمر الأزمة الخانقة فتقدّم إلى المحكمة المختلطة بطلب منحه التصفية القضائيّة، فمنحته إيّاها مبدئيّا، ثمّ أخذت أحقّق معه بصفتي القاضي المفوض لمعرفة وضعه الحقيقيّ، وهل يجب أن يبقى مستفيدا من التصفية القضائيّة أم يجب قلبها إلى إفلاس. وكان السيّد اللحام خلال التحقيق يريد أن يمثّل دور الرجل الصالح الذي يخاف ربّه، وأنّ الأزمة الاقتصاديّة هي التي غدرت به.

ولكنني كنت وأنا أحقّق معه أشعر بعدم صدق أقواله وأنفّس فيه سوء النيّة، فأكثر من الأسئلة عليه، خاصّة فيما يتعلّق بصفقة سجّاد سبق له أن اشتراها بموجب أسناد قبل فترة قصيرة من تاريخ منحه التصفية القضائيّة ولا يعرف أين ذهب بها ولمن باعها، ولكنّه وعد بالإجابة على تلك الأسئلة مفصّلا في جلسة يوم الغد، وأفهمته النتائج الوخيمة التي ستترتب عليه في حال التلكؤ والإنكار والتصرّف بالسجّاد.

وفي اليوم التالي، أتتني إخباريّة تفيد أنّ هذا التاجر أخفى عدّة طرود من السجّاد في مكان ما في حيّ العمارة، فأخذت السنديك وكاتب الضبط وقوّة من رجال الشرطة ومختار المحلّة، وذهبنا إلى ذلك المنزل فوجدنا فيه اثني عشر طردا من السجّاد، وكلّ طرد يحتوي على عدّة سجّادات. أشعرت الدائنين بذلك فورا فحضرُوا وتعرّف كلّ منهم على السجّاد العائد له والذي سبق له بيعه إلى السيّد نور الدين اللحام بموجب أسناد لا تزال قيمتها دينا عليه. بقينا في هذه العمليّة الكبيرة حتّى ساعات الصباح، وأمّنا بواسطتها إلى الدائنين كافّة حقوقهم مائة بالمائة وهي عشرات الألوف من الليرات الذهبيّة.

أمّا نور الدين هذا، فقد توارى عن الأنظار فنظّمنا ضبطا مفصّلا بالحادث، قلبت بموجبه التصفية إلى إفلاس

احتياليّ، وحركت النيابة العامة دعوى الحقّ العامّ بحقه، وأحيلت الإضبارة من حيث النتيجة إلى محكمة الجنایات المختلطة، فحكمت عليه غيابياً بعقوبة شديدة.

وبالنظر لما شاهده الدائنون من جهد ونزاهة مطلقة، أصدرُوا بيانا ختموه بالشكر والامتنان وبعثوا به إلى الصحف وإلى كلّ من وزير العدل والمستشار القضائيّ ورئيس المحكمة المختلطة. ومن تلك التواقيع من أصحاب السجّاد، الدائنون السادة شريف النصّ وخليل فتّال وعمر الشيط ومحمّد الشيط وغيرهم. وهكذا فقد أخذ العدل مجراه الطبيعيّ بجوِّ يسوده الجهد والإخلاص والنزاهة.

طابق إفلاس بارودي إخوان :

لقد أصابت الأزمة الاقتصادية الخانقة بسهامها البيوتات التجارية الكبيرة، ومن بينها شركة بارودي إخوان في حماه.

كانت الشركة من نوع «الكولكتيف»، وكان أحد أعضائها عبد الحميد بك البارودي الذي كان قاضياً ورئيساً لمحكمة الجنایات بدمشق. وكان سبق له أن طلب إحالته على التقاعد قبل إعلان إفلاس الشركة بفترة قصيرة. إلاّ أنّ دخول القاضي عبد الحميد بك عضواً في شركة تجارية تضامنيّة، ونشر اسمه في الإذاعة التجارية مع حقّ التوقيع، وإعطائه نموذجاً عن توقيعه، كان محلّ دهشة واستغراب لدى قضاة المحاكم المختلطة لمخالفته الصارخة للقانون والأصول.

ولمّا كان عبد الحميد بك لم يمثل أمام المحكمة، وكان وضعه موضع جدل ومناقشة فيما يجوز أو لا يجوز إعلان إفلاسه ضمن الشركة، فقد قرّرت المحكمة من حيث النتيجة أنّه لمّا كان عبد الحميد بك وهو قاضٍ ويعلم القانون، قبل برضائه واختياره الدخول بشركة تجارية كعضو مسؤول فيها وله حقّ تمثيلها والتوقيع عنها، وكان كلّ تاجر أو عضو في شركة تجارية يتحمّل جميع تبعاته القانونيّة، لذلك قرّرت المحكمة إدخاله في طابق الإفلاس وإعلان إفلاسه واعتباره مسؤولاً كباقي الشركاء، وقرّرت توقيفه غيابياً.

وبعد بضعة أيّام حضر عبد الحميد بك فجأة إلى مكنتي في المحاكم المختلطة ليضع نفسه تحت تصرّف القضاء، وقال لي «إنّ كرامتي وشرفي بين يديك.»

لقد أوقعتني مجيء عبد الحميد بك في حرج شديد للغاية لوجود قرار توقيف بحقه، ولأنّ البحث في إخلاء السبيل في حال طلبه يوجب أن يكون الشخص المقرّر توقيفه قد دخل السجن فعلاً وبتوثيق من مدير السجن. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنّ عبد الحميد بك، ولئن أخطأ في عمله هذا خطأ كبيراً، إلاّ أنّه كان قاضياً قديماً ورئيساً لمحكمة الجنایات وله منزلته القضائيّة وكرامته.

فكرت في ذلك كلّه وقرّرت أن أقوم بعمل جامع شامل، وعلى مسؤوليّي الشخصية، لأنني لا أتهرّب ولا تهرب من أيّ عمل قمت أو أقوم به، ولأنني لا أقدم بإذن الله على أمر من الأمور إلاّ نتيجة درس وتروّ وتفكير. فقرّرت أن أقوم بعمل أوفّق فيه بين القانون وقرار المحكمة من جهة، وبين كرامة القاضي وشرفه من جهة أخرى.

نهضت من على كرسيّ وطلبت من عبد الحميد بك أن يرافقني وأخذنا السيّارة وبرفقتنا شرطيّ المحاكم المختلطة، وذهبنا مباشرة إلى سجن القلعة. وهناك، زرت المدير في مكنته وسلّمته قرار المحكمة المتضمّن إعلان

إفلاس شركة بارودي إخوان وأعضائها ومنهم عبد الحميد بك وقرار توقيفه، وطلبت من المدير أن يسجّل ذلك في سجلاته ففعل. ثم أعطيته كتاباً منّي بوصفي القاضي المفوض طلبت فيه إرسال عبد الحميد بك إلى المحكمة للتحقيق معه، ففعل ودون ذلك على الكتاب الذي أعطيته إيّاه. وأعدت عبد الحميد بك معي بالسيارة إلى مكنتي وحققت معه. وبعد الانتهاء، تقدّم بطلب إخلاء سبيله فوافقت عليه وقدمته للمحكمة، فقررت وفقاً لمطالعتي الاستجابة لطلبه وإخلاء سبيله. أشعرنا السجن بذلك، وعاد عبد الحميد بك إلى بيته على الفور.

وهكذا، راعيت أحكام القانون ونفذت قرار المحكمة وحافظت على شرف وكرامة رجل تمتّع مدّة طويلة من حياته بشرف خدمة القضاء حتّى وصل إلى رئاسة محكمة الجنايات بدمشق.

استأنف عبد الحميد بك حكم الإفلاس. وكان مركز محكمة الاستئناف المختلطة مدينة حلب، بعد أن ألغيت محكمة استئناف دمشق. ويظهر أنّ عبد الحميد بك كتب إلى المستشار السوري بهذه المحكمة يستعطفه لمساعدته بفسخ الحكم وإخراجه من عداد أعضاء الشركة المعلن إفلاسها. فأجابته المستشار بما يفيد استعداداه للمؤازرة.

ولمّا كانت الأصول المتبعة في حالات الإفلاس توجب إشعار دوائر البرق والبريد بإرسال كلّ برقية أو رسالة ترد باسم الشركة المعلن إفلاسها أو أحد أعضائها إلى القاضي المفوض للاطلاع عليها، وكان جواب مستشار محكمة الاستئناف معنوناً باسم عبد الحميد بك البارودي، فقد أرسل إليّ فقرأت ما جاء فيه من وعد بالمؤازرة، وهو ما يتنافى والمسلك القضائيّ، ووجدت من واجبي أن أطلع المستشار القضائيّ مفتش العدليّة العامّ على هذه الرسالة. فاغتاظ المستشار القضائيّ كثيراً من هذا التصرف الشاذّ وأحال القاضي إلى مجلس القضاء الأعلى فجرت محاكمته ونال عقوبة مسلكيّة، ونقل فوراً من المحاكم المختلطة.

القاضي متعمّم وذو لحيّة وشاربين :

توجب الأصول المتبعة في طوابق الإفلاس، كما بيّنا آنفاً، إشعار دوائر البريد والبرق بإرسال جميع المراسلات التي ترد باسم التاجر المفلس أو الشركة المفلسة أو أحد أعضائها إلى القاضي المفوض ليطلع عليها، فيحتفظ بما له علاقة منها بأعمال الطابق ويعيد ما ليس له علاقة به إلى أصحابه.

وفي يوم من الأيام بينما كنت جالساً في مكنتي أدقّق بما لديّ من معاملات وأصابير، إذ بسيدة تمرّ من أمام مكنتي وترفع المنديل عن وجهها وتنظر إليّ ثمّ تتابع سيرها. وكررت عملها هذا، ممّا لفت انتباهي فسألته عمّا تريد، فأجابتنني «لا غنى عنك، أريد القاضي المفوض». وكنت أوّل من استعمل هذه العبارة بالعربيّة، كما أسلفت، فأجبت السيّدة «أنا هو القاضي المفوض». عندئذ دخلت إلى مكنتي وسألتنني عن رسالة وردت باسمها بواسطة محلّ تجاريّ معلن إفلاسه. فأجبتها بصحّة وصول الرسالة وبأنّي أعطيتها إلى المحضر ليوصلها إليها. ولمّا سألتها عن سبب مرورها المتكرّر أمام مكنتي، أجابتنني قائلة «لا أخفي عليك يا سيّدي أنّه قيل لي راجعي القاضي المفوض، وكنت أتصوّر القاضي المفوض شيخاً متعمّماً وله شوارب ولحيّة، ولهذا لمّا رأيت في مكتبك شابّاً حليقاً، تابعت سيرتي». فضحكت وأفهمتها أنّ القاضي المفوض هو قاض مدنيّ غير القاضي الشرعيّ الذي غالباً ما يكون متعمّماً وذو لحيّة.

رقم ١٣، شؤم :

كان هناك محلّ تجاريّ في مدينة حمص أعلن إفلاسه، وارتأيت أن أعقد جلسة للدائنين في تلك المدينة تجنّباً لإزعاجهم ودعوتهم إلى دمشق. فأخذت السنديك وكاتب الضبط وذهبنا بعد ظهر اليوم الذي يسبق موعد الجلسة ونزلنا في فندق حمص القديم، ذلك قبل بناء الفندق الجديد. وبعد أن استرحت قليلاً في غرفتي، خرجت أتجوّل في المدينة، وبقي المساعد القضائيّ في الفندق وهو بتمام صحّته.

وعندما عدت في المساء وجدته في السرير يرتجف من البرد كأنّ دور حمّي قد أصابه، فانزعجت من أجله ولأنّه لا بدّ من وجوده في جلسة الغد لتنظيم ضبط باللغة الفرنسيّة. فسألته عمّا أصابه وقد تركته بصحّة جيّدة منذ قليل. وبعد أخذ وردّ، قال لي «لا أخفي عليك يا سيّدي أنّي أتشاءم من رقم ١٣. وما إن دخلت هذه الغرفة وهي تحمل رقم ١٣ حتّى شعرت بوجع أصابني في رأسي، وأخذ البرد منّي مأخذه. وها أنا كما تراني طريح الفراش». فضحكت وقلت له إنّ الأمر سهل جدّاً. وطلبت من صاحب الفندق العمل على نقله فوراً من الغرفة رقم ١٣ إلى غرفة ثانية، وهذا ما كان. ونام صاحبنا المساعد هنيئاً وقام في صباح اليوم التالي ولله الحمد بصحّة جيّدة، وعقدنا الجلسة وأدّينا المهمّة التي ذهبنا من أجلها إلى مدينة حمص.

القاضي الفرنسيّ واستقلال القضاء :

كان القاضي الفرنسيّ السيّد لينه مستشاراً في محكمة الاستئناف المختلطة بدمشق قبل إلغائها ودمجها بمحكمة استئناف حلب المختلطة. وقد انتدب لترؤس لجنة الإيجار والاستئجار بسبب إجازة رئيسها قاضي الصلح السيّد لويس سيرد. وتنحصر اختصاصات هذه اللجنة في حلّ الخلافات الناشئة بين الملاكين والمستأجرين، وتتألّف من ممثل عن هؤلاء وآخر عن أولئك كعضوين، بالإضافة إلى الرئيس الفرنسيّ. فإذا تعذّر حلّ الخلاف صلحاً أصدرت اللجنة حكماً قضائياً بذلك.

وفي أحد الأيام، وكنت أشغل وظيفة النيابة العامّة بالوكالة، حضر لمكتبي رئيس اللجنة السيّد لينه منفعلاً وأخذ يخاطبني قائلاً «أنا قاض فرنسيّ أحكم بالعدل حيثما ذهبت، وأرفض أن يتدخّل أحد في أعمالي. أيطنونني حاجب مكتب الجنرال؟» فذهلت من هذا القول وأخذت أستوضحه عن الدافع له، فقال «انظر»، وأبرز لي بطاقة باسم الجنرال قائد حامية دمشق يطلب إليه فيها ردّ الدعوى المقامة من صاحب العقار الذي يقيم فيه، وكان مقابل مبنى البرلمان. فطيّبت خاطره حتّى هدأ روعه، ثمّ قال «سترى ما سأفعل الآن». وانصرف إلى قاعة المحاكمة وترأس لجنة الإيجار والاستئجار. وكان يومئذ موعد النظر في تلك القضية، وبعد فتح الجلسة، قال لكاتب الضبط «اكتب : لقد وردتني بطاقة تحمل اسم الجنرال قائد حامية دمشق وفيها يطلب إليّ ردّ الدعوى لأنّ العقار موضوع الدعوى يشغله الجنرال نفسه». وأضاف ما معناه أنّ القضاء مستقلّ كلّ الاستقلال ولا يقبل تدخلاً من أيّ جهة كانت، لذلك «أقرّر إهمال بطاقة الجنرال واعتبارها كأن لم تكن». ثمّ فصل في القضية بما لم يكن لمصلحة الجنرال.

غير أنّه بعد فترة قصيرة، صدر عن رئيس الدولة قرار بتمثابة مرسوم يحمل الرقم ٧٠٤ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٢٦ يتضمّن فسخ عقد القاضي المذكور.

القضاء والحزبية :

في أوائل عهد الانتداب الفرنسي على سورية، تأسس بتاريخ ٩ شباط ١٩٢٥ أول حزب سياسي، ضمّ رجالات سورية، للعمل في سبيل تحقيق السيادة القومية ووحدة البلاد بحدودها الطبيعية وضمان جميع الحريات الشخصية وغيرها من المبادئ الوطنية السامية.

وفي يوم الجمعة ٥ حزيران ١٩٢٥، أقام الحزب حفلة افتتاحية في دمشق، وكان خطباء الحفلة السادة : الزعيم العربي الكبير العلامة الدكتور عبد الرحمن بك الشهبندر، العالم الكبير الفقيه الأستاذ فارس بك الخوري، والمحامي اللامع الدكتور إحسان بك الشريف، أمين سرّ الحزب.

وكان الأستاذ إحسان بك الشريف بحكم عمله يتراعى أمام المحاكم المختلطة، وكان نجمه يلمع في السياسة والمحاماة. وكان بطبيعة الحال يعرفني ويعرف أعمالي ومركزي في تلك المحاكم.

زارني الأستاذ إحسان بك ذات يوم في مكنتي وأعلمني أنّ اللجنة الإدارية لحزب الشعب قرّرت بالإجماع في اجتماعها الأخير ترشيحي للانضمام إلى الحزب بالنظر إلى سمعتي ومركزي. فشكرت الأستاذ الشريف على هذه الثقة الغالية واعتذرت بذات الوقت عن الاستجابة لطلب الانضمام إلى الحزب. ذلك لأنني أؤمن أنّ القاضي يجب أن يبقى بعيداً عن الانتماء إلى أيّ حزب سياسي حتّى يبقى موضع ثقة الجميع ويتمكّن من ممارسة عمله القضائي دون أيّ مؤثر خارجي. هذا بالإضافة إلى أنّ القاضي، وقد أقسم اليمين عند تعيينه، يتعدّد عليه أن يوفّق بين قدسيّة هذا القسم وبين يمين الولاء للحزب الذي ينتمي إليه، لا سيّما إذا وردت إليه قضية فيها توجيه حزبيّ يتعارض مع قناعته الوجدانية.

وهكذا، أمضيت طول حياتي في الوظيفة، سواء في القضاء أو في الإدارة، بعيداً عن الأحزاب السياسية، رغم العروض المتتابعة والمغرية. فأرضيت ضميري في الحياد والتجرّد، وكنت لا أهدف إلّا لتأمين العدالة وإحقاق الحقّ. وهذه هي أمنية القاضي التي يهدف إليها وينشد من ورائها إرضاء الله وضميره والقانون.

خاتمة أعماله في المحاكم المختلطة :

وجّه حضرة المستشار القضائيّ إلى وزير العدل كتاباً بتاريخ ١٦ تشرين الأوّل ١٩٣٤ بمناسبة انتهاء مهاميّ في المحاكم المختلطة، يلخّص له فيه الأعمال التي قمت بها والجهد الذي بذلته أثناء عملي، إلى أن يقول «وبهذه المناسبة أرى من واجبي أن ألفت نظر معاليكم إلى الخدمات الممتازة التي قام بها السيّد حنا مالك أثناء عمله في المحاكم المختلطة وفي النيابة العامة بالوكالة، في وقت كثرت فيه الأعباء، ممّا أتاح له إظهار أقصى المقدرة. وفي الحقيقة فقد أثبت القاضي السيّد حنا مالك أنّه مجدّ ومجتهد، ذو ضمير عال يفخر به القضاء أكبر افتخار.»

وعلق وزير العدلية بكتابه المؤرّخ في ٢٨/١٠/١٩٣٤، خطاباً إلى النائب العامّ الاستثنائيّ بدمشق، قائلاً : «وإنّا نضيف تقديرنا إلى تقدير سعادة المستشار القضائيّ، مؤملين إبلاغ ذلك من يجب.»

وهكذا انتهى عملي في المحاكم المختلطة بعد أن خدمت فيها بلادي والعدالة بكلّ تجرّد وإخلاص، فرفعت رأس القضاة السوريين عالياً أمام زملائهم القضاة الفرنسيين. والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.